قوله تصور احتياج الشيء اه يطلق العلة على معنيين الاول كون الشيء محتاجا اليه
والثاني كونه مترتبا عليه اي كونه بحيث لولاه لامتنع وجود الآخر وكونه مقدما
على الآخر بالذات وهما متلازمان ضرورة ان المحتاج اليه هو المترتب عليه
والمترتب عليه هو المحتاج اليه ولكل منهما معنى مصدري انتزاعي مصحح للمحمولية
المصدرية ومعنى آخر هو منشأ الانتزاع والمقصود ههنا هو المعنى الاول بالمعنى
المصدري وتصور كنهه ضروري فان كنهه ليس الا ما يحصل في الذهن عند الاحتياج
على قياس ساير المعاني المصدرية فلا يرد عليه ان اللازم من التصديق الضروري
مطلقا اي بحصول لكل واحد ممن يقدر على الكسب وممن لا يقدر على الكسب ان يكون
اطرافه ضروريا بوجه ما او هو لا يقبل النزاع ولا يحتاج الى البيان قوله فان
المحتاج اليه اه فيه اشارة الى ان المحتاج اليه في عدم الشيء لا يسمى علة لذلك الشيء
بل يقال له علة لعدمه وكذا المحتاج اليه في وجود الشيء له او اتصافه عند الاحتياج
حقيقة هو وجود الشيء لا نفسه كما ذهب اليه القائلون بالجعل المؤلف وانه اثر الجعل
عندهم وان كان هو الاتصاف ونسبته الى الطرفين سواء الا ان محط الحكم هو
المحمول دون الموضوع قوله والعلة اما تامة اه فيه مسامحة لان الوحدة معتبرة في مفهوم
فلا يصدق على العلة التامة فانها علل كثيرة وليست علة واحدة كما يشاهد قوله اي
كان الشيء بالفعل اي يكون نفسه مقتضية لحصوله بالفعل من حيث هي لا من حيث
انها مستلزمة لامر آخر وكذا المراد بما به الشيء بالقوة فلا ينقض تعريف ماهية
العلتين بمادة الفلك منعا وجمعا قوله لانا نقول اه هذا الجواب بعد
تسليم ان صورة السيف هي الشكل المخصوص دون ما هو مبدأ الآثار

المختصة به

المختصة به وحاصله ان هذا الشكل مطلقا ليس صورة للسيف بل الشكل المقارن لمادة
الحديد ولك ان تقول في الجواب ان السيف مركب صناعي والكلام في المركب الطبيعي
قوله وليس المراد اه فيه تعريض على المصنف حيث اطلق الصورة والمادة مكان العلة
الصورية والمادية والحق انه فرق بين الصورة والمادة وبين العلة الصورية
والمادية بان الصورة والمادة تختصان بالاجسام والعلة الصورية والمادية
تعمان الجواهر والاعراض وربما لا يفرق بينهما ويطلق الصورة والمادة
على موضع العلة الصورية والمادية كما ان الشيخ في الهيات الشفاء اطلق العنصر
والصورة على ما يعم العلتين فالمصنف اراد بالصورة والمادة ههنا العلة
الصورية والمادية واشار الى ان بينهما مساوقة حيث لا يتحقق الصورية
والمادية الا في الاجسام فان الجواهر المجردة بسائط والانواع الغير الحقيقية من
الاعراض غير معتبرة هذا واما ما ذكره بعض المحققين ههنا من ان الغرض منه
دفع سؤال يرد وهو ان يراد مباحث العلة الصورية والمادية في الامور العامة
مع انهما لا يتحققان في الاعراض ففيه انهما على ما بين هذا المحقق لا يتحققان في الانواع
الحقيقية من الاعراض المعتبرة في الامور العامة لشمولها للماهيات الحقيقية ثم ان
ههنا اشكالا وهو ان الداخل لا ينحصر في العلة الصورية والمادية لانهما لا يتحققان
في كثير من الاعراض المركبة كالخلقة المركبة من الشكل واللون والعشرة المركبة
من الوحدات على ما صرح به في حاشية التجريد والعلة المادية يجب ان
يتقدم على العلة الصورية واجزاء هذه الاعراض ليس بينها التقدم والتأخر
ولك ان الخلقة ليست مركبا حقيقيا او نقول المركب الحقيقي ان يترتب على المركب اثر